عاملة كينية تعود إلى بلادها بعد سنوات من الاستغلال السعودي



كاشفة فور وصولها عن تفاصيل مروعة لتجربة قاسية وعقود من الانتهاكات التي تعرضت لها تحت مظلة نظام الاستقدام والعمل السعودي، والتي جاءت نقيضا لكافة الوعود التي تلقتها قبل سفرها.

وأفادت عائلة الضحية بأن الاتصال بابنتهم انقطع تماما ولفترات طويلة جدا سادها الغموض والقلق على مصيرها، ليتبين عقب عودتها الصادمة أنها أمضت سنوات وجودها في المملكة تحت وطأة العمل القسري إذ لم تتقاضَ أجرها المالي سوى عن شهرين اثنين فقط طوال ما يقارب السبع سنوات.

كما واجهت جوما عزلة تامة قسرية فُرضت عليها داخل مقر احتجازها العملي، مصحوبة بتقييد صارم

وحرمان كامل لحريتها في التواصل مع العالم الخارجي أو الاطمئنان على ذويها.

وتعيد هذه المأساة الإنسانية تسليط الضوء من جديد على البيئة التشريعية والأمنية الطاردة للحقوق في دول الخليج، وتحديدا في السعودية، حيث تؤكد المنظمات الحقوقية الدولية أن القوانين والأنظمة المتبعة، وفي مقدمتها مخلفات نظام الكفالة، تمنح أصحاب العمل نفوذا مطلقا يتطور في كثير من الأحيان إلى ممارسات استغلالية غير قانونية تشرعن حجب الرواتب، ومصادرة الوثائق الثبوتية، وتقييد حرية الحركة والتنقل، مما يحول حياة آلاف العاملات الوافدات إلى سجن مفتوح يفتقر لأدنى معايير الكرامة الإنسانية والعدالة القانونية.